ملخص الدراسة

تحظى الاستثمارات المحلية والأجنبية بأهمية كبرى، حيث تمثل العنصر الحيوي والفعال لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية، وقد أصبحت **الاستثمارات الأجنبية المباشرة** في ظل التحديات المعاصرة والتحولات الاقتصادية العالمية أكثر الصور تعبيراً عن اقتصاديات المشاركة الدولية والنمط السائد في التمويل الخارجي للتنمية.

وقد شهدت الساحة العالمية خلال السنوات الأخيرة صراعاً وتنافساً لجذب **الاستثمارات الأجنبية المباشرة [IDE]**، التي تزايدت أهميتها مع اتجاه اقتصاديات العالم نحو المزيد من التحرر الاقتصادي والانفتاح وإزالة القيود أمام التجارة الدولية ودعم المنافسة وتراجع دور الدول في العديد من دول العالم ، والاتجاه نحو اقتصاديات السوق الحر، التي تعتمد على جذب الاستثمار الخاص كأحد الآليات الأساسية لتحقيق الإصلاح والنمو الاقتصادي.

ومن ثم أصبحت **السياسة الضريبية** أحد أهم أدوات **السياسة المالية**، التي تعد أحد عناصر **السياسة الاقتصادية للدولة**، لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحفز النمو الاقتصادي، وعدالة توزيع الدخول والثروات، ورفع كفاءة استغلال وتخصيص الموارد الاقتصادية ، وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد القومي ، والاندماج في الاقتصاد العالمي.

لذلك تناولت هذه الدراسة الدور الذي يمكن أن تقوم به **السياسة الضريبية** في جذب وتشجيع الاستثمارات الأجنبية إلى البلدان النامية ، من خلال تحليل وتقييم سياسة الحوافز والإعفاءات الضريبية في التشريع المصري وتشريعات بعض الدول ، ومدى تأثيره ا وفاعليتها في جذب وتشجيع الاستثمار.

وقد قسمت الدراسة إلى فصل تمهيدي وبابين، على أن تسبقهم **مقدمة**، وتتبعهم **بخاتمة**.

يتناول **<u>الفصل التمهيدي</u>** في **المبحث الأول** توضيح ماهية السياسة الضريبية، من حيث المفهوم والأهداف والأدوات وعلاقتها بالاستثمار، ويتعرض **المبحث الثاني** لماهية الاستثمار، ومفهومه وأنواعه والعوامل والمحددات المؤدية إلى جذبه، ومعوقات وضمانات وحوافز الاستثمار.

ويتعرض **<u>الباب الأول</u>**، لدور الحوافز الضريبية في تشجيع الاستثمار، وذلك في إطار ثلاثة فصول متتالية.

يتناول **الفصل الأول** بيان ماهية هذه الحوافز وصوره ا وأشكالها في التشريع المصري، وتشريعات بعض الدول، ويتناول **الفصل الثاني** الإعفاءات الضريبية في التشريع الضريبي المصري سواء تشريعات الض ريبة المباشرة أم غير المباشرة، ومن خلال **الفصل الثالث** تناولت الدراسة التطور التشريعي لتشجيع الاستثمار في مصر والحوافز الضريبية الواردة في تشريعات الاستثمار ، مع تحليل وتقييم لكافة المزايا والحوافز الواردة، وأثرها على الاستثمارات المحلية والأجنبية وحفز النمو الاقتصادي.

ثم تعرضت الدراسة في **الباب الثاني** للآثار الاقتصادية للسياسة الضريبية والاستثمار الأجنبي، وذلك من خلال ثلاثة فصول.

تناول **الفصل الأول** أثر السياسة الضريبية على الاستثمار الأجنبي، من خلال بيان الآثار الناتجة عن سياسة تطبيق الحوافز الضريبية على الاستثمار الأجنبي ، ومحاولة تقييم لسياسة الحوافز الضريبية وأثرها على الاستثمار ، مع محاولة وضع إسترا تيجية لإصلاح السياسة الضريبية، في ظل المتغيرات والمستجدات الدولية وبرامج الإصلاح الاقتصادي.

وتناول **الفصل الثاني** أهم الآثار الاقتصادية المترتبة على سياسة تشجيع الاستثمار الأجنبي ومدى فاعليتها في حفز النمو الاقتصادي والتنمية ، وتعرض **الفصل الثالث** ، لأهم الآثار الاقتصادية لسياسة تشجيع الاستثمار الأجنبي على الاقتصاد المصري، ومدى تحقيقه للأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

وتعرضت **خاتمة** الدراسة لنتائج والتوصيات، التي من أهمها، أن الحوافز الضريبية ليست هي العامل الحاسم في جذب وتوجيه الاستثمارات في مصر، إذ أن القضية لا تتعلق بالحوافز الضريبية بقدر ارتباطها بتوافر بيئة أعمال مواتية، ومناخ استثماري جاذب ومحفز للاستثمار في ظل استقرار الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية، وفي ضوء المستجدات والمتغيرات العالمية، وزيادة حدة التنافس بين الدول على جذب وتحفيز الاستثمارات الأجنبية.

ولذلك يتعين إرساء قواعد وضوابط محددة، تجعل لهذ ه الحوافز تأثيراً إيجابياً ، وأداة للتوجيه الاقتصادي والاجتماعي للاستثمار الأجنبي، وأن ترتكز على دراسات اقتصادية دقيقة ومتعمقة، توضح مدى استفادة الاقتصاد القومي منها بالاعتماد على تحليل التكلفة والعائد، مع اختيار المزيج المناسب منها، وربطها بالأولويات الاقتصادية، وإعادة صياغة النظام الضريبي في إطار إستراتيجية واضحة ومتكاملة مع السياسات الاقتصادية المختلفة لمواكبة المتغيرات والمستجدات الدولية.